

[حكم تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين]

قال المصنف رحمه الله تعالى ورضي عنه : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وآله وسلم -
لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا، فَلْيَصُمْهُ - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

قلت :

فيه مسائل :

الأولى : الحديث أخرجه البخاري¹ ومسلم² ، ورواه أيضا : أحمد³ وأصحاب السنن الأربعة⁴ وغيرهم .

الثانية : قوله : « لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ » قال النووي رحمه الله تعالى : " فيه دليل للمذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه البخاري والمحققون ؛ أنه يجوز أن يقال " رمضان " من غير ذكر الشهر بلا كراهة .

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب ؛

قالت طائفة : لا يقال رمضان على انفراده بحال ، وإنما يقال شهر رمضان . هذا قول أصحاب مالك ، وزعم هؤلاء أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى فلا يطلق على غيره إلا ب قيد .

وقال أكثر أصحابنا وابن الباقلاني : إن كان هناك قرينة تصرفه إلى الشهر فلا كراهة ، وإلا فيكره ، قالوا : فيقال : صُمْنَا رمضان ، وقُفْنَا رمضان ، ورمضان أفضل الأشهر ، ويندب طلب ليلة القدر في أواخر رمضان ، وأشبه ذلك ، ولا كراهة في هذا كله ، وإنما يكره أن يقال : جاء رمضان ، ودخل وحضر رمضان ، وأحب رمضان ، ونحو ذلك .

والمذهب الثالث : مذهب البخاري والمحققين ؛ أنه لا كراهة في إطلاق رمضان بقرينة وبغير قرينة .

وهذا المذهب هو الصواب ، والمذهبان الأولان فاسدان ، لأن الكراهة إنما تثبت بنهي الشرع ، ولم يثبت فيه نهي . وقولهم إنه اسم من أسماء الله تعالى ليس بصحيح ، ولم يصح في شيء ، وإن كان قد جاء فيه أثر ضعيف⁵ ، وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح ، ولو ثبت أنه اسم لم يلزم منه كراهة⁶ اهـ .

وهذا القول صوبه القاضي عياض⁷ ، والحافظ أبو الوليد الباجي⁸ ، وأبو عبد الله القرطبي المفسر⁹ ، وكلهم من المالكية .

وقد قال العلامة الزرقاني المالكي رحمه الله تعالى في شرح الموطأ عند قول الإمام مالك ((باب ما جاء في رؤية الهلال للصائم والفطر في رمضان)) : " تعبير الإمام بـرمضان إيماء إلى جواز ذكره بدون شهر"¹⁰ .

وبوب البخاري رحمه الله في صحيحه¹¹ : ((باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان ؟ ، ومن رأى كله واسعا

((.

¹ - الصحيح (676/2) ، كتاب الصوم ، باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين ، ح : (1914) .

² - الصحيح (762/2) ، كتاب الصيام ، باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ، ح : (1082) .

³ - المسند (234/2) .

⁴ - أبو داود (750/2) ، كتاب الصوم ، باب فيمن يصل شعبان برمضان ، ح : (2335) .

الترمذي (68/3) ، كتاب الصوم ، باب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم ، ح : (684) .

النسائي (149/4) ، كتاب الصيام ، باب التقدم قبل شهر رمضان ، ح : (2172) .

ابن ماجه (528/1) ، كتاب الصيام ، باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم إلا من صام صوما فوافقه ، ح : (1650) .

⁵ - وهو حديث : « لَا تَقُولُوا رَمَضَانَ ، فَإِنْ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى » رواه البيهقي في السنن الكبرى (201/4) وضعف جميع طرقه ، وعده ابن الجوزي في الموضوعات (187/2) ، وانظر : اللآلئ المصنوعة (51/2) ، وتنزيه الشريعة (153/2) .

⁶ - شرح مسلم للنووي (155/7 - 156) .

⁷ - انظر : أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك للكاندهلوي (7/1) .

⁸ - المنتقى شرح الموطأ للباقي (35/2) .

⁹ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (292/2) .

¹⁰ - شرح الموطأ للزرقاني (205/2) .

وترجم النسائي رحمه الله في مجتبه¹² بقوله ((باب الرخصة في أن يقال لشهر رمضان : رمضان)) .
وهذا قول المحققين من الأحناف ، قال السرخسي رحمه الله تعالى : " والذي عليه عامة مشايخنا أنه لا بأس
بذلك " ¹³ .

وفي الدر المختار للطحطاوي رحمه الله تعالى : " الأصح أنه لا يكره قول رمضان " ¹⁴ .
وقال ابن عابدين رحمه الله تعالى : " قال بعضهم : الصحيح ما رواه محمد عن مجاهد ولم يحك خلافة أنه كره
أن يقال : " جاء رمضان وذهب رمضان " ، لأنه اسم من أسمائه تعالى ، وعامة المشايخ أنه لا يكره لمحيطه في
الأحاديث الصحيحة كقوله : « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » ، و « عمرة في
رمضان تعدل حجة » ، ولم يثبت في المشاهير كونه من أسمائه تعالى ، ولئن ثبت فهو من الأسماء المشتركة كالحكيم
» ¹⁵ .

الثالثة : فيه دليل على حرمة صيام يوم الشك ، وسيأتي الكلام عن المسألة في الحديث الذي قبله .

الرابعة : فيه دليل على حرمة تقديم صيام يوم أو يومين قبل رمضان ، ومفهومه يدل على جواز صيام ما زاد
على اليومين قبل رمضان ، وهذا يتعارض مع حديث : « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » .
والجواب : إنه لا تعارض بين الحديثين ، وذلك أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ
وَلَا يَوْمَيْنِ » لا مفهوم له ، إما لأنه خرج مخرج الغالب ، وإما لأنه قد دلّ الدليل الخاص على حكم المسكوت عنه ،
ومن شروط مفهوم المخالفة عند القائلين به : ألا يخرج مخرج الغالب ، وألا يرد في المسكوت عنه المراد إعطاؤه
الحكم المخالف للمنطوق دليل خاص يدل على حكمه ، فأما إذا ورد فيه نص خاص كان حكم المسكوت عنه
مأخوذاً من النص الخاص لا من مفهوم المخالفة .

الخامسة : اختلف العلماء القائلون بالمنع من تقدم رمضان بصوم في الحكمة من ذلك .

ف قيل : إن الحكمة التقوي بالفطر لرمضان ، ليدخل فيه بقوة ونشاط .

وقيل : الحكمة فيه خشية اختلاط النفل بالفرض .

وفي هذين القولين نظر ، لأنه يجوز الصيام لمن له عادة كما في الحديث .

وقيل : لأن الحكم علق بالرؤية ، فمن تقدمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم ، قال الحافظ ابن
حجر رحمه الله تعالى : " وهذا هو المعتمد " ¹⁶ .

وقال الحافظ أبو العباس القرطبي رحمه الله تعالى : " هذا النهي لما يخاف من الزيادة في شهر رمضان ، وهو من
أدلة مالك على قوله بسد الذرائع ، لاسيما وقد وقع لأهل الكتاين الزيادة في أيام الصوم حتى أنهم ذلك إلى ستين
يوماً كما هو المنقول عنهم " ¹⁷ .

السادسة : قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إِنْ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْماً ، فَلْيَصُْمُهُ » معناه : أن من كان له عادة
في صيام فواق ذلك اليوم أو اليومين قبل رمضان جاز له الصوم ، ولا يكون ذلك من تقدم رمضان بالصيام المنهي

¹¹ - صحيح البخاري (671/2).

¹² - المجتبى من السنن (130/4).

¹³ - المبسوط (55/3).

¹⁴ - الدر المختار (370/2).

¹⁵ - حاشية ابن عابدين (370/2).

¹⁶ - الفتح (153/4).

¹⁷ - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (146/3).

عنه ، وذلك من تقدم رمضان بالصوم المنهي عنه ، وذلك نحو من كانت له عادة في صيام الاثنين والخميس ، ويلحق بذلك النذر لوجوبه ، وكذا من كان عليه قضاء رمضان ولم يقصد تأخير ليقعه فيه قياسا على قضاء الصلوات في الأوقات التي تكره فيها الصلاة ، والله أعلم .

[حكم صيام يوم الشك]

قال المصنف رحمه الله تعالى ورضي عنه : " وعن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ - رضي الله عنه - قَالَ: " مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ " ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا، وَوَصَلَهُ الْخَمْسَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ .
يتبع إن شاء الله تعالى